تحقيقات لغوية

أ.د.نعمة رحيم العزّاوي

عضو دائرة علوم اللغة العربية – فرع الأصول

المجمع العلمي العراقي

في هذه الصفحات مفردات وصيغ وتراكيب ثار حولها في عصرنا الحديث جدل وخلاف ، ونشب بين اللغويين بسببها صراع سجلته كتب النقد اللغوي ، ونشرت فيه بحوث مستفيضة ، ولا يزال الناس في ريب في أمرها ، يتخرجون من استعمالها، ويتبدلون بها مفردات وصيغا أخرى ، تطمئن بها نفوسهم ، ويرون أنها تحقق لهم الفصاحة ، والحفاظ على الصورة المثلى للعربية .

إن هذه المفردات والصيغ والتراكيب كثيرة ، يمكن أن تجرد فيها كتب ، وتفرد لها مصنفات ، ولكني ساعرض هنا لأبرز ما أراه جديرا بالوقوف عنده وعرض الخلاف الدائر بشأنه . ولن أقف في حسم هذا الخلاف بجانب المتسامحين المتساهلين، الذين ينظرون إلى اللغة على أنها في تغير دائم ، وان المرجع في قبول هذا التغير ، هو ما الفه الناس ، وجروا على استعماله ، لان ذلك – برأيهم – مما ييسر اللغة على المتكلمين بها ، ويقلل شعورهم بصعوبتها ، وعزوفهم عن تعلمها ، وتحري فصيحها. وإنما ساقف بجانب حاجة اللغة إلى الجديد ، فان ظهرت هذه الحاجة ، لم يكن هناك بد من قبوله ، وضمه إلى متن اللغة .

١ - معجمات ومعاجيم لا معاجم :

من الكلمات التي كثر ترددها على الالسنة في العصر الحديث ، كلمة (معجم) التي يراد بها الكتاب المرتب على الحروف ، والمشتمل على كلمات اللغة ومعانيها ، وهي تجمع في الكثير الشائع على (معاجم) ويقل من يجمعها على (معجمات) أو (معاجيم) .

يقول المرحوم الشيخ محمد حسن آل ياسين : إن كلمة (معجم) لم ترد مجموعة على (معاجم) عند اللغويين القدماء ، وكان الصغاني (650هـ) من اللغويين ، وهو لم يورد ذلك في معجم (التكملة) أو (العباب) في مادة (ع ج م) ، ولكن ذكره استطرادا في مقدمة (العباب) ، عند كلامه الذي جاء فيه : ((ومعاجم الشعراء لدعبل والامدي و المرزباني)) ثم عقب المرحوم الشيخ آل ياسين على ذلك قائلا : ((وواضح أن استعمال الصغاني وهو المتأخر ، ليس كافيا في الاستدلال على صواب ذلك والقطع بصحته)) . ثم قال : ((وقد يقول قائل إن كتب اللغة قد جمعت مُطرَفا على مطارِف ومُصحَفا على مصاحف ومُجسَدا على مجاسِد ، فلماذا لا يكون جمع مُعجم على معاجم من هذا القبيل؟))[١].

ومضى الشيخ إلى القول : ((والجواب أن هناك فرقا كبيرا بين كلمة معجم والكلمات الأخرى المذكورة ، لان كل كلمة من تلك الكلمات قد وردت بوجهين أو وجوه من الضبط . فقد ذكر من اللسان : المِطرَف والمُطرَف ، وقال : الأصل مُطرَف بالضم فكسر الميم ليكون اخف ، كما قالوا : مِغزَل واصله مُغزَل . وذكر المُصحَف والمِصْحَف ، وقال : تميم تكسرها وقيس تضمّها .

واستثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم واصلها الضم))[٢] وروى عن ابن الاعرابي

أنّ المجاسد جمع المِجسَد بكسر الميم ، كما روى عن ابن الأثير أن المجاسد جمع مجسد بضم الميم [٣].

فالغموض – كما يرى المرحوم الشيخ آل ياسين – يسود الجموع المشار إليها، كالمطارف والمصاحف والمجاسد ، فلا نعلم أهي جمع مُطرف ومُجسد المضمومة الميم أم هي جمع هاتين الكلمتين (بلحاظ) الكسر ؟ أما مُعجم فلا يصح قياسها عليها لأنه مضموم الميم فقط ، وليس هناك ضبط آخر لميمه في كل الفروض [٤].

وإذا كان الغموض يظهر في جمع مطرف ومجسد على مطارف ومجاسد ، فلا بد من الرجوع إلى الأحكام العامة التي تفيد أن الكلمة لم يسمع لها جمع تكسير، تجمع بالألف والتاء ، كما قالوا سُرادقات وحمامات وخانات وثارات ، وكما قالوا : مبهمات ومهملات وسجلات ، وكما جمع المتنبي : بوق على بوقات[٥] .

واقترح الشيخ آل ياسين رحمه جمعا آخر ، هو (معاجيم) على (مفاعيل) كما قالوا : مُسند ومسانيد ومنكر ومناكير ومُرسل ومراسيل [٦].

فإذا كان في العربية لكلمة (معجم) جمعان فصيحان لا تشوبهما شائبة فما الضرورة إلى إن نقبل (معاجم)؟.

ومن المفيد أن اذكر هنا أن أستاذنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد أورد في بعض كتبه كلاما للمرحوم الأب انستاس الكرملي جاء فيه : ((لان المعاجم كما لا يخفى على احد لم تدون جميع ما ورد في كلام العرب بل لم تقيّد منه إلا اليسير)) فعلق على هذا الكلام قائلا ((والمعاجم لم يرد أيضا في كلام الفصحاء والقياس يوجب ان يكون (المعاجم) كالمُرسَل والمراسيل والمُسنَد و المسانيد))[٧]

(2) موضوعات لا مواضيع

إذا كانت الكلمة التي على وزن (مفعول) وصفا لعاقل فان القياس جمعها جمع سلامة ، مذكرا أو مؤنثا ، وان ذلك هو لغة القرآن الكريم ، كما في مبعوثين ومحجوبين ومجموعين ومرجومين ومردودين ومسحورين وملعونين ومنصورين . وكما في معلومات ومعدودات ، إذا كان (مفعول) وصفا لغير العاقل .

قال ابن يعيش : ((مفعول من نحو مضروب ومقتول ... كان الباب فيه جمع السلامة من نحو (مضروبون) و (منصورون))) ثم قال : ((وقالوا : ملاعين كسّروا ملعونا كأنهم شبهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف ورابعهُ حرف مد ولين من نحو بُهلول وبهاليل [٨] ومُفرود ومفاريد وأسلوب وأساليب))[٩].

وبعد ان اورد ابن يعيش عدة كلمات على هذا النحو كمشؤوم ومشائيم وميمون وميامين ومكسور ومكاسير ومسلوخ ومساليخ ، قال : ((كله على التشبيه بالاسم وهذا شاذ في مفعول)) [١٠].

أما إذا كان (مفعول) وصفا لغير العاقل فانه يُجمع جمع مؤنث سالما ، وذلك قياسه أصلا ، ولذلك جمع ابن سيده (موضوع) على (موضوعات) لا (مواضيع) في قوله : ((فعلمنا بذلك ان اللغة اضطرارية وان كانت موضوعات ألفاظها اختيارية))[١١].

ولذلك جمع العلماء أيضا (مكروه) على (مكروهات) و(محظور) على (محظورات) و(ممنوع) على (ممنوعات) و(مخلوق) على (مخلوقات) و(منصوب) على (منصوبات) و(مجرور) على (مجرورات) (مخطوط) على (مخطوطات)

وجمع مستعملو العربية في عصرنا هذا جريا على السليقة : مفروش على مفروشات ومعروض على معروضات ومنسوج على منسوجات ومنتوج على منتوجات ومسروق على مسروقات ومأكول على مأكولات ومشروب على مشروبات ومأثور على مأثورات .

نخلص مما تقدم إلى أن (مفعول) و (فُعلول) إذا كان اسما كان جمعه جمع تكسير ، وأما إذا كان وصفا فقد جمع على (مفاعيل) على غير القياس تشبيها له بالاسم ، والأمثلة على هذا الجمع غير قليلة ، ولكن لا يقاس عليها إلا عند الحاجة، على نحو ما قيده بذلك المرحوم الشيخ آل ياسين ، كقولهم في هذا العصر: محاصيل ومجاميع ومناسيب ومراسيم ومفاهيم ومضامين ومشاريع ونحو ذلك .

(3) النسب إلى (فعيلة):

فرق المرحوم الدكتور مصطفى جواد بين ضربين من الكلمات التي تأتي على وزن (فعيلة) ، الأول : ما يكون علما على قبيلة أو مكان نحو (ثقيف) و(ربيعة) و(هذيل)، و(سُلَيم) و(وجُهينة) و(بَجيلة) و(جزيرة ابن عمر) ، والآخر ما يكون اسما لجنس (كالبديهة) و(القبيلة) و(الكنيسة) و (الطبيعة) و(السليقة) و(الغريزة) ونحو ذلك ، فالنسب إلى الضرب الأول يكون بحذف الياء منه ، كقولهم (ثقفي) و(هُذَليّ) و(سُلَميّ) و(بَجَليّ) و(وجُهَنِيّ) و (جَزَريّ) . أما النسب إلى الضرب الآخر فيكون بإبقاء الياء كقولهم (بديهيّ) و (قبيليّ) و(كنيسيّ) و(طبيعيّ) و(سليقيّ) و(غريزي) .قال الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكني سليقيٌّ أقول فأُعربُ

قال مصطفى جواد : فالنسبة إلى سليقة سليقيّ لأنها من اسماء الجنس ، ولا يجوز حذف الياء ، ومن يقل : سَلَقي فقد سلق اللغة العربية وصلقها [١٢].

وجدير بالذكر أن بعض المعاصرين نسبوا إلى (فعيلة) من غير الاعلام يحذف الياء ، فقالوا بدهي وطبعي وهو خطأ تخلص منه المعاصرون ، وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الدكتور مصطفى جواد .

وقد شذ بعض ما جاء من اسماء المواضع على وزن (فعيلة) فنسب إليه بإثبات الياء ، كقولهم (الحديثي) نسبة إلى (الحديثة) و(الحظيريّ) نسبة إلى (الحظيرة) ، كما نسب إلى (تميم) وهو علم بإبقاء الياء ، فقالوا : (تميمي) لأنه مضعف بتكرار الميم [١٣].

أما كلمة (مدينة) فقد فرّقوا في النسب إليها بين المدينة المنورة والمدينة التي تطلق على كل تجمع سكاني ، كمدينة المنصور فقالوا في النسب إلى الأولى (مَدَنيّ).لأنها اسمٌ لعلم وقالوا في النسب إلى الثانية وهي اسم جنس (مديني) [١٤]

وينسب إلى مذهب أبي حنيفة وهو علم فيقال (حنفي) بحذف الياء إتباعا للقاعدة ، وأما الملة (الحنيفية) فقد نسب إليها باثبات الياء ، ومنه الحديث (أحب الأديان إلى الله الحنيفية) .

ويقال في النسبة إلى (عقيدة) وهي ليست من الاعلام : عقيدي ولكن المعاصرين يفضلون النسب إليها مجموعة ، فيقولون (عقائدي) ومثلها (وثائقي). وقد خطّأ الحريري خواصّ عصره حين قالوا (صُحُفيّ) نسبة إلى جمع الصحيفة لمن يقتبس من الصحف ، فردّ ابنُ بريّ تخطئة الحريري هذه ، وقال إن الكوفيين جوّزوا النسب إلى الجمع مطلقا . وذهب مصطفى جواد إلى ما ذهب إليه ابن بري وفرق بين (الصحيفي) في النسبة إلى (صحيفة) ، و(الصُحُفيّ) لمن يقتبس من الصحف ، وقال : لقد فندت حذف الياء من مثل (صحيفة) عند النسبة إليها ، لأنها ليست بعلم ، وإنما هي اسم جنس ثمّ أقرّ النسب إلى الجمع ، وذكر صورا من هذا النسب كقولهم (أمشاطي) و (فرائضي) و(انصاري) و(كتبي) و (الاعرابي) نسبة إلى من اختص بسكّان البادية و(الانباري) و(الملوكي) ومنه كتاب (التصريف الملوكي) لابن جني [١٥].ومنه (الاصوليّ) و(الأخباريّ) و(المدائني) ، وغير ذلك كثير .

4- دير وأديرة :

جاء في لسان العرب (د ي ر) : أن الدير وهو للنصارى معروف يُجمع على (أديار) . وجاء في الصباح المنير (د ي ر : ان دير يجمع على (دُيورة) مثل بَعْل وبُعُولة . أما الدكتور احمد مختار عمر فقال ان العرب المعاصرين جمعوه على (اديرة) ، وقد اقر هذا الجمع [١٦] وأنا أؤيد هذا الجمع وان لم تذكره المعجمات ، وذلك لخفاء الجمعين اللذين ذكرا في اللسان والمصباح ، وبعدهما من مستعملي العربية في هذا العصر .

5) المَعْرِض لا المَعْرَض :

ذهب الدكتور احمد مختار عمر إلى جواز ان يقال للموضع الذي تعرض فيه الأشياء ، ليراها الناس : (مَعْرَض) بفتح الراء ، كما يجوز أن يقال فيه : (مَعْرِض) بكسر الراء . واحتج لرأيه هذا بما أورده الفيروز آبادي في (القاموس المحيط) من كلام لم يتروّ هذا الباحث في قراءته وفهمه .

لقد خلط الدكتور احمد مختار عمر استعمالات (عرض) التي ذكرها القاموس المحيط بعضها ببعض ، ففهم من كلام القاموس المحيط ان مضارع الفعل (عَرَض) يجوز فيه كسر الراء (يَعرِض) وضمها (يَعْرُض) و لم يفطن إلى أن الفيروز آبادي قيد جواز كسر الراء وضمها في معنى معين من معاني (عرض) ، لا في غيره .

جاء في القاموس المحيط : ((وعَرَضَ له كذا يعرِض: ظهر عليه ، وبدا ... وعَرَضَ العُودَ على الاناء ، والسيف على فخذه يَعرضُه ويعرُضُه فيهما))[١٧]. وواضح أن صاحب القاموس المحيط قيد جواز كسر الراء وضمها في مضارع عرض مع العود والسيف . ولكن احمد مختار لم يفطن لهذا التقييد على الرغم من وضوحه بقوله : (فيهما) . وقد بنى على فهمه هذا انه ما دام انه يجوز في مضارع (عَرَض) : (يعرُض) جاز أن يأتي اسم المكان منه على (مَفْعَل) فكما يقال (دخل يدخُل مَدْخَل) ، يقال (عرض يعرُض مَعْرَض)

وإذا رجعنا إلى (مقاييس اللغة) لابن فارس ، وجدناه يصرّح بان ضم الراء في مضارع (عَرَض) لا يكون إلا في معنى معين . قال ابن فارس : ((وعرضت العود على الاناء اعرُضه بضم الراء إذا وضعته عليه عرضا ، وفي الحديث : (بعود تعرُضه عليه) ويقال في غير ذلك عَرَض يعرِض بكسر الراء)) [١٨].

وبعبارة ابن فارس هذه يتضح أن ضم الراء في مضارع (عرض) مقيد بالمعنى نفسه الذي قيد به صاحب القاموس المحيط، ولكن احمد مختار عمر لم يقرأ عبارة الفيروز آبادي قراءة دقيقة ، وبنى على قراءته تلك انه يجوز أن يقال (مَعْرَض) لجواز أن يقال في مضارع (عَرَض) : (يَعْرُض) .

وكان الفيومي واضحا أيضا في ذكر معاني (عرض) واثرها في ضبط عين مضارعه ، إذ قال : ((وعرضت العود على الاناء أعْرِضُه وأعْرُضُه عَرضا من بابي قتل وضرب أي وضعته عليه بالعَرْض ، والمِعرض بوزن مِقْوَد ثوب تجلى فيه الجواري ليلة العرس ... والمعرِض وزان مسجِد موضع عرض الشيء وإظهاره ، وقلته في معرض كذا أي في موضع ظهوره)) [١٩]. ثم قال : ((وهذا لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتي على مَفْعِل بفتح الميم وكسر العين، يقال هذا

مَصْرِفه ومنْزِله ومَضْرِبه أي موضع صرفه ونزوله وضربه الذي يضرب فيه))[٢٠]. فهل يصح بعد هذا أن يشتطَّ الدكتور احمد مختار عمر من غير تدقيق في عبارة القاموس المحيط ، ومن غير الرجوع إلى غيره من المعجمات ، فيقرر انه يجوز ان يقال لمكان عرض الأشياء (مَعْرَض) ، كما تقول العامة في عصرنا ؟ ولا ادري ما الباعث وراء هذا العبث بحقائق اللغة وثوابتها ؟ وإذا علمنا ان الباحث المذكور هو عضو في مجمع اللغة العربية في القاهرة زاد عجبنا من تعجّله ، وعدم مبالاته في إقرار ما يجوز وما لا يجوز من كلام المعاصرين .

(6)هَبْ أنّ :

مما نبه عليه الحريري في (درة الغواص) أن فعل الأمر الجامد (هَبْ) الذي هو بمعنى (افرض) لا يجوز أن تليه (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، فلم يجز الحريريّ أن يقال مثلا : (هَبْ أنّ محمداً ناجح) ، والصواب ان يقال (هَبْ محمداً ناجحاً) ، وواضح أن فعل الأمر (هَبْ) متعد إلى مفعولين .

وقد رد ابن بري رأي الحريري هذا ، وذهب إلى أن التعبير الذي خطأه الحريري جائز ، وذلك لأنه جعل (هَبْ) متضمنا معنى (احسُب) أو (اعْدُدْ) ، وهما متعديان إلى مفعولين ، وجعل (أنّ) ومعموليها تسد مسدّ هذين المفعولين[٢١].

ويبدو أن الذي دفع الحريريّ إلى تخطئة العبارة المشار إليها ، هو ذهاب النحويين التقليديين في القديم والحديث إلى : جعل (أنّ) حرفا مصدريا يفيد التوكيد ، ومن ثم لا يجوز أن تجتمع في الجملة التي منعها الحريري كلمتان، أحداهما (هَبْ) وهي فعل يفيد (الفرض) ، والأخرى (أَنّ) وهي حرف يفيد التوكيد ، لما بين الكلمتين من تناقض في الدلالة كما يتوهمون .

أما النحويون المحدثون وعلى رأسهم أستاذنا المرحوم الدكتور مهدي المخزومي فيرون في (أنّ) حرف وصل يهيئ للجملة الفعلية التي تسبقه أن تتصل بالجملة الاسمية التي تليها . وليس في هذا الحرف معنى التوكيد ، وما يزعم من المصدرية ،ولهذا الحرف وظيفة أخرى تزاد على وظيفة الوصل ، وهي أن يجعل الجملة التي تليه صالحة لان تؤدي وظيفة الابتداء أو الفاعلية أو المفعولية ، وهذا ما اصطلح عليه النحويون التقليديون مصطلح (المصدر المؤول) ، والحقيقة أن ما تدخل عليه (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، و(أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، هو تعبير صالح لان يقوم بإحدى الوظائف النحوية المشار إليها[٢٢].

وإذا تجرد (أنّ) من معنى التوكيد ، لم يبق مانع من أن يجتمع الفعل (هب) الذي معناه (افرض) و(أنّ) التي هي أداة وصل حسب ، وهذا ما لم يفطن له ابن بريّ الذي صحح العبارة التي خطأها الحريريّ ، لأنه لم يدرك سبب التخطئة من جهة ، ولأنه من النحويين التقليديين الذين يحمّلون (أنّ) معنى التوكيد .

(7)قام الدكتور فلان كعميد لكلية الآداب بافتتاح معرض الكتاب:

لقد قبل الدكتور احمد مختار عمر التعبير السابق ، وردّ من يخطئ دخول كاف التشبيه على كلمة عميد فيه ، وقبل قول المعاصرين مثلا (فلان كسفير يمثل بلاده أحسن تمثيل) ، وحمل الكاف على الزيادة كقوله تعالى : (ليس كمثله شيء)، أو على معنى التشبيه نفسه [٢٣] .

وواضح أنّ جعل الكاف في العبارتين المذكورتين آنفا ، ونظائرهما زائدة وأنها بمنزلة الكاف الداخلة على كلمة (مثل) في الآية الكريمة ، هو من قبيل التغافل عما في الكاف في الآية معنى توكيد نفي التشبيه ، ولو حُذِفت الكاف لما أدت العبارة معنى توكيد نفي النظير أو المثيل لله تعالى.

ولا تقوم الكاف في قول المعاصرين : (أنا كعراقي احترم النظام) مقام الكاف في الآية الكريمة ، فالتشبيه هنا غير جائز ، لان المتحدث عراقي وليس شبيها بمن هذه صفته . وإذا سقطت الحاجة إلى التشبيه ، لم تكن ثمة حاجة إلى توكيده .

وأما ما ذهب إليه المدافع عن هذه التعبيرات من ان الكاف فيها لجعل التشبيه اعم من إرادة المشبه به نفسه ، فهو رأي غير سديد ، وهو من قبيل تسويغ أخطاء المعاصرين ، فليس في التشبيهات في العبارات المشار إليها ما يفيد العموم ، وانما هي مقصورة على المشبه به وحده ، فهو محور الجملة ، وركنها الأساسيّ .

ومما يلفت النظر أن الدكتور احمد مختار عمر قبل التعبير الشائع في كلام المعاصرين ، من نحو : (قام فلان بافتتاح المعرض) ، وفي ذلك إطالة تنافي طبيعة العربية التي تحتفل بالإيجاز ، وتجعله خصيصة من أهم خصائصها ، بل عدّه ابن جني دليل شجاعتها ، وإمارة ذكاء مستعمليها ، متكلمين ومخاطبين . وكان الأولى أن يقال : (افتتح الدكتور فلان عميد كلية الآداب معرض الكتاب) .

(8) أمر رئيس لا رئيسيّ:

لقد قبل الدكتور احمد مختار عمر قول المعاصري : (الموضوع الرئيسيّ) و(القضية الرئيسية) ، مفرقا بين قولهم : (الأمر الرئيس) و(الأمر الرئيسيّ) ، فمعنى الوصف على النسب ، ان الموصوف منسوب إلى مفهوم (الرئيس) وآخذ منه بحظ ، وكأنه فرد من أفراده . وقال إن هذا التعبير قد ورد في (صبح الاعش)

للقلقشندي (821هـ) إذ قال : ((وأما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية)).

ثم قال الدكتور عمر إن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز هذا التعبير ، وقطع صحته [٢٤].

وكان أستاذنا الموحوم الدكتور مصطفى جواد قد خطأ قولهم (أمر رئيسيّ) و(قضية رئيسية) ، لأن هاتين الكلمتين من الصفات التي على وزن (فعيل) و (فعيلة) كالشريف والشريفة والنجيب والنجيبة والعظيم و العظيمة ، فكلما لا يصح أن يقال للشريف : شريفيّ وللعجيب : عجيبيّ وللكبير كبيريّ ، لا يقال للرئيس : رئيسيّ. واحتجّ مصطفى جواد بأقوال فصحاء قدماء لم ترد فيها هذه الصفة (رئيس) ملحقة بياء النسب المشددة . كقول الشريف الرضي في المجازات النبوية : ((لأن القلب سيد الاعضاء الرئيسة والأحشاء الشريفة)) . وقول أبي حيان التوحيديّ في الإمتاع والمؤانسة : ((ولكل واحد من الحيوان ثلاثة أرواح في ثلاثة اعضاء رئيسة)) . وقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم : ((الأعضاء الرئيسة في الإنسان)) [٢٥] وأما ما ورد في صبح الاعشى فهو من قبيل الخطأ على ما يرى المرحوم مصطفى جواد [٢٦] .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مجمع اللغة العربية في القاهرة ، والمعجم الوسيط الذي أنجز باشرافه ، يميلان إلى قبول كثير من الاساليب والمفردات التي تجري بها السنة أهل هذا العصر ، مما يند عن منهج العربية الفصيح في صوغ المفردات ، وتأليف التراكيب .

وأما قول المعاصرين : (هذا أمر اساسيّ) فهو صحيح ، إذ لا يقال (هذا أمر أساس) فالنسب هنا غير النسب إلى الوصف الذي على وزن (فعيل) و(فعيلة)، وان قولهم (أساسيّ) كقولهم : (أمر حتميّ) و (أوّليّ) و(ثانويّ) و(جوهريّ) و(عرضيّ)و(ظاهريّ)و(باطنيّ)وما إلى ذلك مما لا يحصى كثرة في العربية الفصيحة [٢٧].

✶✶✶✶✶✶

الهوامش:

١ - مسائل لغوية في مذكرات مجمعية : 91 ط .المجمع العلمي العراقي 1992

٢ – نفسه

٣ – نفسه

٤ – نفسه : 92

٥ – مسائل لغوية في مذكّرات مجمعية : 92.

٦ – نفسه

٧ – المباحث اللغوية في العراق : 60وهامش 4في الصفحة نفسها ط.معهد الدراسات العربية العالية،عام1954.

٨ – بُهلوُل ليس على وزن (مفعول) بل على وزن (فُعْلُول)

٩ – مسائل لغوية في مذكرات مجمعية :95وينظر مصدره .

١٠- شرح المفصل : 97/5، 98.

١١- المخصص:3/1

١٢– قل ولا تقل :134/1 ط .بغداد 1988.

١٣ – نفسه 133/1.

١٤ – العربية الصحيحة (د.احمد مختار عمر) : 130ط 2 ، وينظر مصدره .

١٥ – المباحث اللغوية في العراق : 26، 27.

١٦ – العربية الصحيحة : 189.

١٧ – القاموس المحيط : 346/2.

١٨ – العربية الصحيحة : 202، 203.

١٩ – في النحو العربي قواعد وتطبيق (د.المخزومي) : 43، 44.

٢٠ – العربية الصحيحة : 197

٢١ – العربية الصحيحة : 190 ، 191.ولعل من المفيد ان انبه هنا على أن قولهم (قطع فلان بصحة الرأي) غير فصيح وان حذف الباء هو الفصيح.

٢٢ – قل ولا تقل : 134/1، 135

٢٣ – نفسه .

٢٤ – العربية الصحيحة : 191.